الإجراءات التي اتخذها العراق لتعزيز الترابط بين احترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق السلام المستدام.

لقد اعتمد العراق نهجاً متعدد الأبعاد، يجمع بين الإصلاح القانوني، وبناء القدرات المؤسسية، والتطبيق العملي أثناء العمليات العسكرية، وذلك استناداً إلى الدروس المستخلصة من النزاعات والحروب التي مرت على البلاد.

أولاً: على المستوى التشريعي والمؤسسي
عمل العراق على مواءمة تشريعاته الوطنية مع قواعد القانون الدولي الإنساني، من خلال:

- تفعيل دور اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، وتعزيز ولايتها لتشمل مراجعة التشريعات ذات الصلة وتقديم التوصيات.
- إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني ضمن الأطر القانونية العسكرية والانضباطية.
- تطوير سياسات وطنية تُعنى بحماية المدنيين، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية.

ثانياً: بناء القدرات والتدريب
أدرك العراق أن الامتثال الفعلي يبدأ من الميدان، ولذلك:

- تم إدراج مبادئ القانون الدولي الإنساني ضمن مناهج التدريب العسكري والأمني.
- تنظيم دورات تدريبية منتظمة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تستهدف الضباط والقادة الميدانيين.
- تطوير أدلة سلوك وقواعد اشتباك تراعي مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط.

ثالثاً: الإجراءات العملياتية أثناء النزاع
خلال العمليات العسكرية، خاصة في المناطق الحضرية:

- اعتماد خطط عملياتية تهدف إلى تقليل الأضرار العرضية بالمدنيين.
- إنشاء ممرات إنسانية لتسهيل خروج المدنيين من مناطق الاشتباك.
- التنسيق مع المؤسسات ذات الصلة بالعمل الانساني لضمان إيصال المساعدات الأساسية.

رابعاً: حماية الفئات الضعيفة وإعادة الاستقرار
إيماناً بأن السلام المستدام لا يتحقق دون معالجة الآثار الإنسانية للنزاع: فقد تم العمل على ما يلي:

- تنفيذ برامج لإعادة تأهيل ودمج النازحين داخلياً، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.
- دعم برامج المصالحة المجتمعية والسعي لرفع مستوى الوعي عبر وسائل الاعلام المختلفة، خاصة في المناطق المتضررة من النزاع.
- إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية في المحافظات التي شهدت نزاعات مسلحة

خامساً: التعاون الدولي

يؤكد العراق أهمية الشراكات الدولية، حيث:

- يواصل التعاون مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في مجالات التدريب والدعم الفني.
- يشارك في المبادرات الدولية الرامية إلى تطوير تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتبادل أفضل الممارسات.

في الختام تُظهر التجربة العراقية أن الاستثمار في تنفيذ القانون الدولي الإنساني لا يقتصر على الحد من المعاناة أثناء النزاع، بل يمتد ليشكّل أساساً لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يُعد شرطاً ضرورياً لتحقيق السلام المستدام. وبالتالي فأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني يجب أن يُنظر إليه كأداة عملية لدعم الاستقرار، وليس فقط كالتزام قانوني.